مدونة المناهج السعودية

https://eduschool40.blog

الموقع التعليمي لجميع المراحل الدراسية

في المملكة العربية السعودية

مهام المحاسب

هدف الوظيفة:

تطبيق النظام المحاسبي الموضوع للشركة، والتأكد من دقة وصحة وحسن سير دورة المستندات المالية، وتحضير الحسابات الختامية والتقارير المالية الدورية، إدارة وتنسيق ومتابعة تنفيذ الخطط والأنظمة والإجراءات المحاسبية والمالية وإصدار التقارير المالية ومراقبة وضبط موارد ومصاريف الشركة والتأكد من إستخدامها الاستخدام الصحيح حسب الموازنة والخطط المالية المثمرة، ووضع التوصيات ورفعها للمدير العام فيما يتعلق بكافة الشؤون ذات التأثير المالي على وضع الشركة.

المهام والواجبات التفصيلية:

- **تنفيذ الإجراءات المالية والمحاسبية المعتمدة في الشركة.**
- **الرقابة على كافة المستندات الصادرة والواردة إلى قسم المحاسبة، والتأكد من صحتها ومن إحتوائها على التواقيع اللازمة.**
- **مراجعة سندات القيد، وإعتمادها قبل تسجيلها في الحسابات المعنية.**
- **الإشراف على تسجيل كافة مستندات القيد في حساباتها المعنية ووفقا لأنظمة وبرامج الكمبيوتر المطبقة وعلى أساس الدورة المحاسبية المعتمدة.**
- **جمع ومتابعة وحفظ كشوفات حسابات الذمم المدينة والدائنة، وتدقيق جداول أعمار الذمم شهريا.**
- **تدقيق جداول الرواتب والاجور شهريا، والتأكد من صحة إحتساب الإضافات والخصومات على مستحقات الموظفين والعملاء، وإدخال أية تعديلات في وضع الموظفين والعمل على ملفاتهم في الكمبيوتر.**
- **الإشراف على عمليات إصدار سندات الصرف وتحضير الشيكات المتعلقة بها، بعد التأكد من صحة المستندات المرفقة ومتابعة الحصول على التواقيع اللازمة على الشيكات وفقا للصلاحيات المعمول بها.**

- إعداد كشوف التسوية الخاصة بالبنوك شهريا، وإظهار الفروقات (إن وجدت)، وإعلام المدير المالي للمراجعة بشأنها، وتحضير قيود التسوية اللازمة.
- الإشراف على عمليات الجرد الدوري والسنوي للموجودات الثابتة والمواد ومطابقتها مع أرصدة الحسابات المعنية.
- الإشراف على إعداد موازين المراجعة والتقارير المالية ودراستها وتحليها، ثم رفعها عرضها للمدير العام.
- إعداد الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية.
- إقتراح تطوير السياسات المالية العامة للشركة وعرضها على المدير العام للإعتماد.
- وضع الخطط المالية الطويلة والقصيرة الأجل للشركة وتقديمها للمدير العام مع توصياته بخصوص إعتمادها.
- الإحتفاظ بنسخة كاملة عن النظام المالي والمحاسبي المطبق في الشركة والعمل على تطويره وفقاً لظروف واحتياجات الشركة وعرضه على المدير العام للموافقة والإعتماد.
- التأكد من إلتزام كافة الأقسام بالتعليمات المالية للشركة.
- الاتصال نيابة عن الشركة بالمؤسسات المالية كالمصارف وشركات التأمين وغيرها، وحل القضايا الخاصة بمالية الشركة كمشاكل فتح الحسابات أو منح التسهيلات أو فتح الإعتمادات المستندية بالتنسيق مع المدير العام
- مراجعة العقود وكافة الإلتزامات قبل إبرامها مع الغير لتحديد أثرها المالي على الشركة وإبداء الملاحظات عليها.

لمهام العامة :

1- دراسة أوضاع الشركات التابعة على حسب طلب المدير وضمن سلطة الشركة الام لتقييم الوضع المالي ولبت بأية مقترحات بخصوص امدادها بقروض طويلة الاجل ورفع التوصيات للمدير العام

2- تقديم المساعدة والاستشارة المهنية للمشاريع والشركات التابعة ، بناءاً على طلبهم أو كممثل لمصلحة الشركة الأم فى شئون المحاسبة بما في ذلك المساعدة فى اختيار وتأهيل المحاسبين واختيار مدقق الحسابات الخارجي خصوصاً فى مرحلة تأسيس شركة جديدة أو البدء بتنفيذ مشروع مستقل.

3- القيام بكافة الاتصالات مع المصارف والمؤسسات المالية من أجل تأمين التمويل اللازم للشركة أو الشركات التابعة لها لتدعيم عملياتها وأوضاعها المالية .

4- تنفيذ عمليات تجميع وتوحيد حسابات الشركة الأم وحسابات الشركة التابعة لها من خلال الاشتراك مع رئيس قسم المحاسبة المركزية مع العمل على تحضير التقارير المجمعة ورفعها إلى مدير الشئون المالية للمراجعة والموافقة عليها.

5- التنسيق الدائم مع المدققين الداخليين والخارجيين للشركة والمناقشة معهم حول الإجراءات المحاسبية المتبعة مع الإجابة عن أي استفسارات حول المستندات أو الحسابات الثبوتية أو السياسات المتبعة فى تسجيل العمليات المحاسبية.

6- المشاركة فى المناقشات ضمن الجلسات أو اللجان التي يتم عقدها فيما يتعلق بطرق تمويل المشاريع المقترحة مع التنسيق بين الشركات أو المؤسسات الأخري التي شاركت فى تلك المشاريع والاتفاق على تفاصيل المساهمة وأسلوب دفع قيمة الأسهم أو الحصص.

7- التقديم بمقترحات بخصوص إدارة ونقل الأموال بين الشركات التابعة على حسب الحاجة لكي يتم تطوير التعاون فيما بينهم ورفع تلك المقترحات للمدير العام ومناقشتها مع مجلس الإدارة واتباع الإجراءات اللازمة لتنفيذ تلك المقترحات.

8- الاجتماع برؤساء الأقسام الأخري فى دائرة الشئون المالية للتباحث بخصوص التنسيق والتعاون فى سبيل رفع كفاءة التخطيط والرقابة المالية على مستوي الشركة.

9- تسهيل مساعدة وعمل المدقق الخارجي لحسابات المجموعة مع أخذ ملاحظات المدقق بعين الاعتبار بعد المناقشة.

10- التنسيق مع مدققي الحسابات الخارجية مع تسهيل مهماتهم من أجل التدقيق واعداد الميزانية العامة للشركة الام والميزانية الموحدة للمجموعة بالكامل .

11- ملاحقة وجمع وحفظ كشوف حسابات المدينين والدائنين مع التدقيق حول جداول أعمار الذمم شهرياً.

12- القيام بالاتصال نيابة عن الشركة على المؤسسات المالية كشركات التأمين والمصارف وغيرها مع العمل على حل القضايا الخاصة بمالية الشركة مثل مشاكل فتح الاعتمادات المستندية أو منح التسهيلات أو فتح الحسابات.

13- خلق علاقات طيبة مع دائني الشركات والبنوك وعملائها مع الاتصال على الجهات والهيئات الرسمية التي تتعامل معها الشركة من الناحية المالية.

14- المراجعة على كافة الاتفاقيات المالية والعقود مع رفع التوصيات بشأنها إلى مدير الشئون المالية.
15- تقييم ومراجعة كافة العقود المبرمة وأية التزامات أخري بين الشركة وأطراف أخري مع العمل على التدقيق من حيث المحتوى والشكل ومن حيث الالتزام بالقانون العام والنظام الداخلي وبالموزانة التقديرية المعتمدة.
16- انشاء الدليل المحاسبي
17- الرقابة والاشراف على أعمال قسم المحاسبة مع التأكد من تطبيق النظام المحاسبي والنظام المالي مع تجمع ومراجعة المعلومات المحاسبية وتحضير التقارير الدورية عن نتائج أعمال الشركة والوضع المالي لها.
18- مراجعة العقود وكافة الالتزامات قبل إبرامها مع الغير لتحديد أثرها المالي على الشركة وإبداء أية ملاحظات عليها.
19- تحضير السندات والسجلات القيد والنماذج والمطبوعات الأخري اللازمة
20- تنفيذ قرارات إدارة الشركة فى كل ما يخص الناحية المالية
21- التأكد من إمساك المجموعة الدفترية أو استخدام الحاسب الآلي في الإدارة المالية موزعة على محاسبي الإدارة بما يسمح بإمساك القوائم المالية الخاصة بالشركة وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
22- التأكد من تطبيق الدورات المستندية الملائمة لكل نشاط من أنشطة الشركة
23- الإشراف على دقة المعلومات فى السجلات المحاسبية كسجل المشتريان وسجل صرف المواد وسجلات الموجودات الثابتة ودفاتر الأستاذ العام والمساعد والحسابات التفصيلية المختلفة.
24- استقبال وتنظيم وتدقيق البيانات السنوية والشهرية الواردة من محاسبي الشركات أو المشاريع والاستثمرات ومن محاسبة الإدارة العليا وقيدها من وإلى الحسابات المعنية حسب التصنيف والترقيم الشامل فى جدول حسابات موحد ومتكامل أى الصالح لاستخدام كل شركة أو مشروع بصرف النظر عن كون الشركة أو المشروع بسبب طبيعته لا يستخدم كل الحسابات الواردة فى الجدول.
25- مشاركة المحاسبين بالقسم فى القيد بدفتر اليومية العامة.

البرامج المحاسبية :

- الاشراف على أعمال قسم الكمبيوتر مع التأكد من استخدام البرامج والمعدات والانظمة مع متابعة التطورات الحديثة في البرامج والتطبيقات وادخال اي تسهيلات جديدة لمعالجة المعلومات
- التنسيق الدائم مع قسم الكمبيوتر بخصوص عمليات الادخال للمعلومات المحاسبية في الشركة واستخراج التقارير والكشوف وتقديم الاقتراحات الى مدير الشئون المالية لتحسين اجراءات ترحيل ومعالجة المعلومات وتطويرها .
- الاشراف على تسجيل جميع المعلومات والمستندات في حساباتها مع التوافق مع أنظمة الكمبيوتر المستخدمة على أساس الدورة المحاسبية المعتمدة في المنشأة .
- التنسيق مع قسم الكمبيوتر في ادخال البيانات حسب مواعيد ونظم محددة واستخراج الكشوف السنوية والشهرية التي توضح حركة رصيد كل حساب بالنسبة لكل مشروع أو شركة .

الرقابة والاجراءات :

1- توحيد وتطوير جميع أنظمة الرقابة والتخطيط في كافة الشركات التابعة والتنسيق مع احتياجات الادارة العليا واستخدام الوسائل الالكترونية لتحليل ومعالجة المعلومات بهدف تأمين السرعة والدقة العالية في الكشف عن نقاط القوة والضعف في جميع عمليات الشركة الام والشركات التابعة أيضاً .

2- التأكد من تشغيل نظم المحاسبة المالية ونظم الموازنات التخطيطية ونظم التكاليف التي يتم إعتمادها من العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة.

3- التقدم بأية مقترحات لتطوير الانظمة والسياسات والاجراءات المالية لرفع مستوى اداء الشركة الام

4- اقتراح سياسات عامة بشأن الاقتصاد فى استخدام الأموال وأساليب ومعايير اكتشاف ومعالجة الخطأ فى إدارة الأموال على أن تكون الأهداف الاقتصادية على قدر من التكامل والتعاون بين المشاريع والشركات التابعة بدلاً من الإزدواج فى استخدام الأموال مثل توحيد الاستثمار فى المخازن والمشتريات والخدمات والمكاتب ومثل فائض الأموال وتبادل السلع والخدمات.

5- التأكد من اطلاع المسئولين على القواعد والانظمة والسياسات والاجراءات المالية المعتمدة مع توجيههم وارشادهم للعمل بها والتقيد بها .

6- الاجابة عن أي استفسارات حول القواعد والسياسات والاجراءات المطلوب اتباعها مع تقديم الاستشارات المالية لدوائر وأقسام الشركة الأم وجميع الشركات التابعة لها

7- الموافقة على نظام الصرف من صناديق نثرية أو سلف مستديمة لأغراض الشراء المحلي والمستعجل

8- دراسة الفروق بين الواقع والخطة بالنسبة للحسابات الرئيسية مع تحديد الاسباب والملاحظات التي يقوم بتقديمها كل محاسب عن كل شركة أو مسئول استثمارات واذا لم تكن الملاحظات كافية يطلب تفسير الفروقات ومناقشة المسئولين عن هذه الفروق .

9- زيادة فعالية الرقابة المالية وتطوير الرقابة المالية من خلال استخدام الوسائل الالكترونية المتطورة والعمل على ادارتها بالطريقة المناسبة والصحيحة مع تحديد الاهداف الادارية وترتيبها على حسب الأولويات وتنظيم برمجة عملها في تحقيق الاهداف .

10- تنفيذ الإجراءات المحاسبية و المالية المعتمدة فى الشركة وتوزيع المهام بينه وبين مرؤوسيه.

11- اقتراح تطوير السياسات المالية العامة وعرضها على المدير العام للاعتماد.

12- شرح السياسات المالية للمديرين مع توضيح الإجراءات والقواعد الواجب اتباعها والمحافظة عليها بهذا الشأن والتأكيد على مراقبة التنفيذ.

13- الاحتفاظ بنسخة كاملة عن النظام المحاسبي والمالي المطبق فى الشركة مع العمل على تطويره وفقاً لظروف واحتياجات الشركة ثم عرضه على المدير العام للموافقة عليه واعتماده.

14- التأكد من التزام كافة الاقسام والدوائر بالتعليمات المالية للشركة.

15- الاحتفاظ بنسخة من الاجراءات واللوائح المالية والأنظمة بعد اعتمادها وتوزيعها على جميع الشركات والدوائر المعنية مع شرح مضمون هذه النسخ والمساعدة في تطبيقها .

التخطيط والموازنات :

1- الإشراف على وضع الموازنات التقديرية السنوية على مستوي الشركة الأم مع الاتصال بمدراء الدوائر لإرشادهم وتوجيههم لإعداد ما يخصهم من الموازنات وتزويدهم بالنماذج اللازمة ومواعيد تقديمها وأسلوب ملئها .

2- تجميع الموازنات التقديرية المقدمة من الإدارات المختلفة بالشركة وإمساك الموازنة التقديرية.

3- إمساك مراكز السيولة الدورية والتأكد من كفاية السيولة الدورية للوفاء بالتزامات للشركة.

4- الإشراف على وضع الخطط النقدية والمالية طويلة الأجل بهدف تحقيق الأهداف من قبل الإدارة العليا للشركة الأم.

5- تحويل نسخة من البيانات المستخلصة فى مرحلة التخطيط ومرحلة الراقبة ومرحلة الموازنات التقديرية وصدور بيان الحركة والوضع المالي إلى قسم شئون التمويل لاستخلاص كشوف التدفق والوضع النقدي فى مرحلة التخطيط ومرحلة الرقابة .

6- تنسيق إعداد الموازنة التي تشترك فيها كافة دوائر وأقسام الشركة وفقاً للإرشادات الموجهه من المدير المالي وبناء الخطة العامة للشركة.

7- تجميع الموازنات التقديرية السنوية على مستوي الشركة الأم مع تحضير خطة التدفق النقدي السنوية على أساس الموازنات التقديرية ورفع تلك الموزانات إلى المدير المالي بهدف مراجعتها ووضع الملاحظات عليها.

8- الاحتفاظ بنماذج الموازنة مع التأكد من توافر المطبوعات من هذه النماذج وقت الحاجة لها.

9- توزيع نماذج الموازنة على الأقسام والدوائر مع شرح كيفية استخدامها.

10- مساعدة الاقسام والدوائر لتحضير الموازنات والتنسيق مع قسم الكمبيوتر فى إدخال البيانات على ملفات الأنظمة المعتمدة لاستخراج بيانات الموازنات بعد ذلك .

11- تحضير الجداول التحليلية كجداول التدفق النقدي وبيان الأرباح والخسائر التقديري والميزانية التقديرية و الموزانة المجمعة للشركة.

12- متابعة البرنامج الزمني لخطوات إعداد الموازنة من خلال تقديم وشرح استخدام النماذج اللازمة لكل قسم مشترك أو دائرة فى إعداد الموازنة ومتابعة توجيه عمليات تحضير الجدول وعمليات الاحتساب.

13- تحليل الإنحرافات الناتجة من الخطة وتقديرات الموازنات التقديرية وتوصيل جميع الانحرافات إلي المدير المالي لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بالتنسيق مع رؤساء الأقسام ومدراء الدوائر.

14- الاطلاع على تقارير الموازنات التقديرية مع مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المقدرة وتحليل الانحرافات وبحثها مع المسئولين فى الاقسام والدوائر لتحديد أسبابها ثم اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لمعالجتها.

15- الاشراف على تنفيذ إجراءات إعداد الموزانات التقديرية مع التأكد من استيعاب رؤساء الأقسام ومديري الدوائر لأسلوب إعدادها وتدقيق المعلومات والأرقام الواردة فيها.
16- تحقيق الرقابة على الانفاق من واقع الميزانية التقديرية.

العلاقات الوظيفية:

- الإتصال المباشر مع المدير العام، الإتصال مع الشئون الإدارية للحصول على كافة البيانات الضرورية لإعداد جداول الرواتب والأجور للموظفين ودفعها.

- التنسيق مع جميع مدراء الإدارات لفرض وتطبيق السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية المعتمدة ولإعداد الموازنات التقديرية.

مواصفات شاغل الوظيفة

اسئلة محلوله

السؤال الأول :

عرفي كلا من :

1 . المحاسبة الحكومية ؟

هي فرع من فروع المحاسبة تقوم على مجموع من المبادئ و الأسس العلمية الخاصة بتسجيل و تبويب و تلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي ...

2 . الاعتمادات المخصصة ؟

هي لفظ حكومي و هي المبلغ الذي تخصصة الدولة لحاجة معينة ...

3 . الإيردات من وجهة نظر الحكومة ؟

هي ما تفرضة الدولة من رسوم و ضرائب و كل ما يستخرج من الأراضي من بترول و ذهب ...

4 . المصروفات من وجهة نظر الحكومة ؟

هي المبالغ التي تخصصها الدولة للإنفاق على الخدمات العامة التي تقدمها ...

5 . الاعتماد المالي ؟

هو عبارة عن مبلغ من النقود يتم احتجازة للوحدة الإدارية الحكومية بغرض قيام الوحدة بنشاط محدد و الوضول إلى هدف يتفق مع مجموعة من التنظيمات و القيود الخاصة بتا و من ثم فيكون الاعتماد بمثابة وحدة محاسبية مستقلة والاعتماد المالي ليس بالضرورة في صورة نقدية بل قد يكون في صورة غير نقدية ...

6 . الموازنة العامة للدولة ؟

هي عبارة عن بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة و مصروفاتها معبرا عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولةبسنة مالية مقبلة و هذا البيان يتم اعتمادة من فيل السلطة التشريعية في الدولة ...

7 . الحساب الختامي ؟

هو كشف يعد في نهاية السنة المالية يشتمل على الإيرادات و المصروفات الفعلية بجانب مجموعة من أرصدة حسابات الأمانات و العهد .

السؤال الثاني :

عددي كلا من :

1 . أهداف المحاسبة الحكومية ؟

تهدف المحاسبة الحكومية الى تحقيق ما يلي :

1. **فرض الرقابة المالية و القانونية على إيرادات الدولة ...**
2. **فرض الرقابة المالية و القانونية على مصروفات الدولة ...**
3. **تقيم الأداء في الوحدات الحكومية بصفة دورية ...**
4. **المساعدة في إتخاذ القرار ...**

2 . خصائص (مواصفات – سمات) الوحدات الحكومية ؟

تتمثل أهم خصائص النظام المحاسبي الحكومي فيما يلي :

1 . لا تهدف لتحقيق الربح بل تهدف إلى تقديم خدمة للمجتمع بمقابل رمزي أو بدون مقابل مثل : وزارة الصحة و وزارة التربية و التعليم و وزارة العدل و الأمن و الدفاع ...

2 . تنقسم الوحدات الحكومية إلى :

1 . وحدات حكومية إيرادية : يعني تأخذ منها إيرادات مثل مصلحة الزكاة و الدخل و وزارة البترول و مصلحة الجمارك من وجهة نظر الحكومة إيراد ...

2 . وحدات حكومية غير إيرادية مثل وزارة التربية و التعليم و وزارة الصحة التعامل معه نفسة لا يترتب علية إيرادات ...

3 . لا يوجد ارتباط بين إيرادات الدولة و مصروفاتها ...

4 . لا يوجد رأس مال للوحدات الحكومية ...

5 . لا يكون للوحدة المحاسبية للوحدات الحكومية شخصية معنوية مستقلة معترف بتا قانونيا ...

3 . أوجة الشبة بين المحاسبة الحكومية و المحاسبة المالية ؟

1 . استخدام نظرية القيد المزدوج عند اثبات العمليات المالية في الدفاتر ...

2 . الاسلوب المنهجي المتبع عند اثبات العمليات المحاسبية في الدفاتر المختلفة من واقع مستنداتها ...

3 . وحدة القياس يتفقان في استخدام النقود كوحدة للقياس ...

4 . تستخدم كلا منها نفس المصطلحات و المسميات المحاسبية ...

5 . ثانوية المحاسبة يقزم كلا من النظامين على مبدأ استقلال السنوات المحاسبية ...

6 . التبويب (الترتب) السليم للحسابات ...

4 . أوجة الأختلاف بين المحاسبة المالية و المحاسبة الحكومية ؟

1 . الهدف ...

2 . الوحدة المحاسبية ...

3 . أسس قياس النتائج ...

4 . الفرق بين المصروفات الإيرادية و المصروفات الرأسمالية ...

5 . الاهلاكات ...

6 . الجرد و التسويات الجردية ...

7 . حسابات النتيجة ...

8 . مبدأ الحيطة و الحذر ...

5 . نظريات الفكر المحاسبي المتعلقة بمفهوم الوحدة الاقتصادية ؟

1 . نظرية أصحاب المشروع (نظرية الملكة المشتركة) .

2 . نظرية الشخصية المعنوية المستقلة .

3 . نظرية الأموال المخصصة .

6 . أشكال الاعتمادات في ميزانية المملكة العربية السعودية ؟

الباب الأول : الرواتب و البدلات و الاجور و المكافئات ...

الباب الثاني : نفقات التشغيل الحكومي (نفقات الخدمات العامة) ...

الباب الثالث : الإعانات ...

الباب الرابع : المشاريع ...

7 . استنتاجات الموازنة العامة للدولة ؟

1 . موازنة الدولة تشمل على إيراداتها و مصروفاتها ...

2 . انها تقديرية و ليست فعلية ...

3 . تتعلق بفترة مالية محددة عادة سنة ...

4 . معتمدة من قبل السلطة التشريعية ...

8 . مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة ؟

1 . مرحلة اعداد الموازنة .

2 . مرحلة اعتماد الموازنة .

3 . مرحلة تنفيذ الموازنة .

السؤال الثالث :

اشرحي كلا من :

1 . فرض الرقابة المالية و القانونية على إيرادات الدولة ؟

للتأكد من ان جميع الإيرادات المستحقة للدولة قد تم تحصيلها وفقا للقوانين و النظم ...

2 . فرض الرقابة المالية و القانونية على مصروفات الدولة ؟

و ذلك بتسجيل عمليات الإنفاق أولا بأول بطريقة تمكن من تتبع الإنفاق بحيث لا تتجاوز المصروفات الاعتمادات المخصص من قبل السلطة ...

3 . لا يوجد ارتباط بين ايرادات الدولة و مصروفاتها ؟

فالمصروفات في الدولة لا تعمل على تحقيق ايرادات فهناك استقلال تام بين ما تصرفة الوحدة الحكومية و ما تحصلة حيث تقوم الوزارات و المصالح الحكومية بإيداع جميع محصلتها في مؤسسة النقد العربي السعودي و تحصل على نفقاتها من المؤسسة وفقا لاعتمادات مالية مخصصة لكل وحدة ادارية ...

4 . لا يوجد رأس مال للوحدات الحكومية ؟

تقوم الدولة بتمويل نشاطها على اساس ثانوي بناء تقديرات مقدمة للنفقات العامة و الإيرادات العامة خلال 12 شهر ...

5 لا يكون للوحدة المحاسبية للوحدات الحكومية شخصية معنوية مستقلة معترف بتا قانونيا ؟

لأن كل وحدة توصف بأنها خلية من مجموعة خلايا تمثلها الدولة و تقوم كلا منها بأداء مهام محددة و تنفذ التعليمات المالية التي تصدرها وزارة المالية فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات و الصرف من الاعتمادات المالية ...

6 . ثانوية المحاسبة يقوم كلا من النظامين على مبدأ استقلال السنوات المحاسبية ؟

ففي المحاسبة المالية يتم قياس نتيجة النشاط في نهاية السنة المالية و ذلك بمقابلة الايرادات بالمصروفات و ينطبق ذلك على المحاسبة الحكومية الا انها تتبع أساس الاستحقاق المعدل أو الأساس النقدي المعدل ...

7 . التبويب (الترتيب) السليم للحسابات ؟

تقسم الموازنة العامة للدولة (الميزانية) إلى أبواب و بنود يعطى رقما لكل باب و بند لتسهيل اعداد الموازنة و تنفيذها و الرقابة عليها كما يوجد في المحاسبة المالية دليل للحسابات لكل نوع من الأصول و الخصوم و المصروفات و الإيرادات ...

8 . الهدف في أوجة الاختلاف بين المحاسبة المالية و الحكومية ؟

المحاسبة المالية :

تهتم بتحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة و تحديد المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية ...

بينما المحاسبة الحكومية تهدف إلى فرض رقابة مالية و قانونية على إيرادات الدولة و مصروفاتها و لا تهتم بالربح أو الخسارة لانها تهدف إلى تقديم خدمات ...

9 . الوحدة المحاسبية في أوجة الاختلاف بين المحاسبة المالية و الحكومية ؟

في المحاسبة المالية : هي الشخصية المعنوية المستقلة للمنظمة لكن الوحدة المحاسبية في المحاسبة الحكومية هي الاعتماد المالي ...

10 . أسس قياس النتائج في أوجة الاختلاف بين المحاسبة المالية و الحكومية ؟

المحاسبة المالية : تستخدم أساس الاستحقاق عند تسجيل العمليات المالية أما المحاسبة الحكومية فهناك طريقتان :

1 . الطريقة الفرنسية :

و يتم بمقتضاها اتباع اساس الاستحقاق في حسابات المصروفات و الإيرادات الخاصة بالسنة و لكن يعاب عليها ان الحسابات تظل مفتوحة بعد نهاية السنة المالية مما يؤدي إلى ارباك الحسابات و عدم الحصول على معلومات دقيقة ...

2 . الطريقة الإنجليزية :

و يتم بمقتضاها اتباع الأساس النقدي و تمتاز ببساطتها و إمكانياته الحصول على نتائج سريعة ولكن يعاب عليها عدم صلاحيتها كأساس لإجراء المقارنات بين السنوات المتتالية ...

أما في المملكة العربية السعودية يتم تطبيق أساس الإستحقاق المعدل في إثبات المصروفات و يتم استخدام الأساس النقدي في اثبات الإيرادات (بعض الكتب يسمونة اساس النقدي المعدل (إيراد) أو الاستحقاق (مصروفات) المعدل) ...

11 . الفرق بين المصروفات الإيرادية (النفقات الجارية) و المصروفات الرأسمالية (استثمارية) ؟

المحاسبة المالية تفرق بين المصروفات الإيرادية و المصروفات الرأسمالية أما المحاسبة الحكومية لا تفرق بينهما حيث انها تقفل في الحساب الختامي ...

12 . الاهلاكات في أوجة الاختلاف بين المحاسبة المالية و الحكومية ؟

المحاسبة المالية تحسب اهلاكات الأصول الثابتة بينما المحاسبة الحكومية لا تتبع مبدأ استهلاك الأصول الثابتة لعدم تفريقها بين المصروفات الإيرادية و المصروفات الرأسمالية ...

13 . الجرد و التسويات الجردية في أوجة الاختلاف بين المحاسبة المالية و الحكومية ؟

تقوم المحاسبة المالية بعمليات الجرد لمعرفة حقيقة المركز المالي في لحظة معينة بالمنشأة أما في المحاسبة الحكومية ليس للجرد معنى فيها و يصبح معناها إداري للتحقق من سلامة الأصول ...

14 . حسابات النتيجة في أوجة الاختلاف بين المحاسبة المالية و الحكومية ؟

و تتمثل في المحاسبة المالية (قوائم مالية) في حساب المتاجرة و حساب الأرباح و الخسائر اما في المحاسبة الحكومية حساب النتيجة واحد فقط هو الحساب الختامي ...

15 . مبدأ الحيطة و الحذر في أوجة الاختلاف بين المحاسبة المالية و الحكومية ؟

تأخذ المحاسبة المالية مبدأ الحيطة و الحذر لمقابلة الخسائر المتوقعة لذلك للمحافظة على رأس المال أ ما في المحاسبة الحكومية نظرا لعدم وجود رأس المال فلا يطبق هذا المبدأ ...

16 . نظرية أصحاب المشروع (نظرية الملكية المشتركة) ؟

تظهر هذه النظرية في المنشأة الفردية و شركات الأشخاص و لا يوجد حد فاصل بين الشركة (المنظمة – المنشأة) و شخصية ملاك المشروع ...

17 . نظرية الأموال المخصصة ؟

و ترى هذه النظرية أن المصروفات و الإيرادات عبارة عن تدفقات نقدية من و إلى المنظمة و ان الأصول هي الموارد و الخصوم هي مجموعة من القيود التي تفرد على أستخدام هذه الموارد ...

18 . مرحلة اعداد الموازنة ؟

حيث تقوم الوزارات و المصالح الحكومية بوضع تقدير لإيراداتها و مصروفاتها لسنة مالية مقبلة ثم ترسل التقديرات إلى وزارة المالية و الاقتصاد الوطني (الادارة العامة للميزانية) ثم تناقش هذه التقديرات مع المسئولين في الجهات الحكومية و من ثم توضع ميزانية مقترحة .

السؤال الرابع :

ضعي اشارة صح او خطأ و صحيحي الخطأ :

1 . المحاسبة المالية هي فرع من فروع المحاسبة تقوم على مجموع من المبادئ و الأسس العلمية الخاصة بتسجيل و تبويب و تلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي ... (x)

المحاسبة الحكومية ...

2 . من أهداف المحاسبة المالية فرض الرقابة المالية و القانونية على مصروفات الدولة ... (x)

المحاسبة الحكومية ...

3 . فرض الرقابة المالية و القانونية على مصروفات الدولة و ذلك بتسجيل عمليات الإنفاق أولا بأول بطريقة تمكن من تتبع الإنفاق بحيث تتجاوز المصروفات الاعتمادات المخصص من قبل السلطة ... (x)

بحيث لا تتجاوز المصروفات الاعتمادات المخصص من قبل السلطة ...

4 . يوجد ارتباط بين ايرادات الدولة و مصروفاتها ... (x)

لا يوجد ... فالمصروفات في الدولة لا تعمل على تحقيق ايرادات فهناك استقلال تام بين ما تصرفة الوحدة الحكومية و ما تحصلة حيث تقوم الوزارات و المصالح الحكومية بإيداع جميع محصلتها في مؤسسة النقد العربي السعودي و تحصل على نفقاتها من المؤسسة وفقا لاعتمادات مالية مخصصة لكل وحدة ادارية ...

5 . يوجد رأس مال للوحدات الحكومية (x)

لا يوجد ...

6 . يكون للوحدة المحاسبية للوحدات الحكومية شخصية معنوية مستقلة معترف بتا قانونيا (x)

لا يكون ... لأن كل وحدة توصف بأنها خلية من مجموعة خلايا تمثلها الدولة و تقوم كلا منها بأداء مهام محددة و تنفذ التعليمات المالية التي تصدرها وزارة المالية فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات و الصرف من الاعتمادات المالية ...

7 . من أوجة الاختلاف بين المحاسبة الحكومية و المحاسبة المالية وحدة القياس يتفقان في استخدام النقودج كوحدة للقياس ...

8 . تهدف المحاسبة المالية إلى فرض رقابة مالية و قانونية على إيرادات الدولة و مصروفاتها و تهتم بالربح أو الخسارة لا نها تهدف إلى تقديم خدمات (x)

المحاسبة الحكومية ... و لا تهتم بالربح أو الخسارة ...

9 . الوحدة المحاسبية في المحاسبة الحكومية هي الشخصية المعنوية المستقلة للمنظمة (x)

المحاسبة المالية ...

10 . أسس قياس النتائج في المحاسبة المالية لها طريقتان الطريقة الفرنسية و الطريقة الإنجليزية (x)

المحاسبة الحكومية ...

11 . يعاب على الطريقة الأنجليزية ان الحسابات تظل مفتوحة حتى نهاية السنة المالية مما يؤدي إلى إرباك الحسابات و عدم الحصول على معلومات دقيقة (x)

الطريقة الفرنسية ...

12 . في المملكة العربية السعودية يتم تطبيق الطريقة الإنجليزية (x)

في المملكة العربية السعودية يتم تطبيق أساس الاستحقاق المعدل في اثبات المصروفات و يتم استخدام الاساس النقدي في اثبات الإيرادات ...

13 . المحاسبة المالية لا تفرق بين المصروفات الإيرادية و المصروفات الرأسمالية حيث انها تقفل في الحساب الختامي (x)

المحاسبة الحكومية ...

14 . المحاسبة الحكومية تحسب اهلاكات الأصول الثابتة (x)

المحاسبة المالية ..

15 . المحاسبة المالية ليس للجرد معنى فيها و يصبح معناها اداري للتحقق من سلامة الأصول (x)

المحاسبة الحكومية ...

16 . تهدف الجهة الحكومية إلى فرض الرقابة القانونية (x)

تقديم خدمة ...

17 . تهدف المحاسبة الحكومية إلى تقديم خدمة (x)

فرض الرقابة القانونية ...

18 . حسابات النتيجة و تتمثل في المحاسبة الحكومية في حساب المتاجرة و حساب الأرباح و الخسائر (x)

المحاسبة المالية (قوائم مالية) ...

19 . تأخذ المحاسبة المالية مبدأ الحيطة و الحذر نظرا لعدم وجود رأس المال فلا يطبق هذا المبدأ (x)

المحاسبة الحكومية ...

20 . تأخذ المحاسبة الحكومية بدأ الحيطة و الحذر نظرا لعدم وجود رأس المال فلا يطبق هذا المبدأ (صح)

21 . يعتمد الفكر المحاسبي على 4 نظريات متعلقة بمفهوم الوحدة الاقتصادية (x)

3 نظريات ...

22 . مرحلة اعداد الموازنة تعرض الميزانية (الموازنة) المقترحة على مجلس الوزراء الذي يقوم بمناقشتها أو تعديلها و في حالة الموافقة عليها يصدر مرسوم ملكي باعتماد الموازنة بشكل نهائي (x)

مرحلة اعتماد الموازنة ...

السؤال الخامس :

عللي كلا من :

1 . تهدف المحاسبة الحكومية إلى فرض الرقابة المالية و القانونية على إيرادات الدولة ؟

للتأكد من أن جميع الإيرادات المستحقة للدولة قد تم تحصيلها وفقا للقوانين و النظم ...

2 . المساعدة في إتخاذ القرار من خلال توفير البيانات التحليلية اللازمة ؟

لإتخاذ القرارات التخطيطية في الوحدات الحكومية ...

3 . لا يكون للوحدة المحاسبية للوحدات الحكومية شخصية معنوية مستقلة معترف بتا قانونيا ؟

لأن كل وحدة توصف بأنها خلية من مجموعة خلايا تمثلها الدولة و تقوم كلا منها بأداء مهام محددة و تنفذ التعليمات المالية التي تصدرها وزارة المالية فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات و الصرف من الاعتمادات المالية ...

4 . يعاب على الطريقة الفرنسية ؟

لأن الحسابات تظل مفتوحة بعد نهاية السنة المالية مما يؤدي إلى ارباك الحسابات و عدم الحصول على معلومات دقيقة ...

5 . يعاب على الطريقة الانجليزية عدم صلاحيتها ؟

لاجراء المقارنات بين السنوات المتتالية ...

6 . المحاسبة الحكومية لا تتبع مبدأ استهلاك الأصول الثابتة ؟

لعدم تفريقها بين المصروفات الايرادية و المصروفات الرأسمالية ...

7 . تأخذ المحاسبة المالية مبدأ الحيطة و الحذر ؟

لمقابلة الخسائر المتوقعة لذلك للمحافظة على رأس المال ...

8 . ظهرت نظرية الشخصية المعنوية المستقلة عندما زاد حجم المنظمات و انفصلت الادارة عن الملكية خاصة في شركات الأموال ؟

لذلك فإن الأصول ملك للمنشأة و الخصوم إلتزام على المنشأة ...

9 . و ترى هذه نظرية الأموال المخصصة أن المصروفات و الإيرادات عبارة عن تدفقات نقدية من و إلى المنظمة و ان الأصول هي الموارد و الخصوم هي مجموعة من القيود التي تفرد على أستخدام هذه الموارد ؟

نظرا لإختلاف النشاط في القطاع الحكومي عن قطاع الأعمال فإنة لا يمكن الأخذ بأحدى طريقتين 1 و 2 كأساس علمي في الوحدات الإدارية لذلك تستخدم المحاسبة الحكومية مفهوم يتفق مع طبيعة نشاطها و هو الخدمات العامة و نتيجة لذلك فالأساس العلمي الذي ترتكز علية المحاسبة الحكومية هو نظرية الأموال المخصصة فطبقا لهذة النظرية فإن الدولة تخصص للوحدة الإدارية الحكومية مجموعة الإعتمادات المالية لتحقيق اهدافها كما يرحل الفائض أو العجز من الاعتماد المالي للوحدة في نهاية كل فترة مالية إلى الخزانة العامة للدولة ...

مع تمنياتي للجميع بالتوفيق

أخوكم

دكتور أذن

لاتنسوني من دعائكم في ظهر الغيب

حسابي بتويتر @almroane